جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (١٨٣)

تحليل خصائص ومتغيرات السوق المصرى

الجزء الأول

الإطار النظرى والتحليلى

يناير ٢٠٠٥

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

في إطار التطوير المستمر للأنشطة البحثية بالمعهد يأتي " تحليل خصائص ومتغيرات السوق المصري " كحلقة جديدة في هذا التطوير، وقد جاء اختيار هذا الموضوع ليكون محوراً بحثياً متواصلاً عبر سنوات قادمة بمشيئة الله وبحيث مثلت دراسات هذا المحور في العام الحالي ٢٠٠٤/٢٠٠٥ مدخلاً يعبر عن اتجاه يركز فيه المعهد على مقاربات لواقع الأداء الاقتصادي المصري ، وهي مقاربات يمتزج فيها التحليل الكلى بالتحليل الجزئي ، وتمتزج فيها الدراسات المكتبية والوثائقية بالدراسات الميدانية ، في إطار دراسات لمختلف الأسواق التي يتكون منها السوق المصري الكبير ٠

ونتاج العمل البحثي في هذا المحور خلال العام الحالي ٢٠٠٤/٢٠٠٥ يجده القارئ بين دفات أجزاء ثلاثة تصدر ضمن سلسلة قضايا التخطيط والتنمية التي تعد من المعالم المميزة للإنتاج العلمي لمعهد التخطيط القومي، الجزء الأول منها بمثابة إطار نظري لا يقتصر فقط علي مفاهيم السوق وآلياته ومكوناته والأسس العلمية لتحليل التفاعلات بينها، وإنما يتعدى ذلك إلي مقاربة الواقع المصري فيما يخص هذه العناصر مجتمعة مع اهتمام بمختلف الجوانب التشريعية والتنظيمية والإدارية والثقافية والسياسية، محلية كانت أم إقليمية، التي تمارس آثارا علي خصائص ومتغيرات السوق المصري ٠ ثم يجد القارئ الجزئين الثاني والثالث أكثر اقترابا من واقع السوق المصري بتركيزهما علي دراسات تطبيقية لأسواق بعض من أهم الخدمات والسلع في الاقتصاد المصري ٠ فالجزء الثاني يتناول دراسة أسواق التعليم، والسياحة، والبرمجيات ٠أما الجزء الثالث فيتناول دراسة أسواق الدواء، والسلع الغذائية والزراعية (مع التركيز علي عدد مختار منها) ، وبعض المواد الاستراتيجية للبناء والتشييد (حديد التسليح والأسمنت).

وغني عن البيان أن ما أنجز من دراسات في هذه الأجزاء الثلاثة لا يلبي كل الطموحات العلمية والتطبيقية في معالجة موضوع بهذه الأهمية لكل شركاء التنمية في مصر مخططين كانوا أم صانعي سياسات ومتخذي قرارات أم دارسين وباحثين أم ممارسين للأنشطة الاقتصادية ٠ ومن ثم قد يتفق معنا القارئ علي أن هذه بداية علي طريق عمل بحثي ليستوفي مزيداً من الشمول والتدقيق ومزيداً من الاقتراب من واقع الحال في السوق المصري بمكوناته من الأسواق الفرعية ٠

ويأتي هذا العمل البحثي نتاج جهد فريق بحثي متميز من معهد التخطيط القومي وغيره من بعض المؤسسات العلمية الأخرى، ولا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر إليهم جميعاً علي ما بذلوه من جهد أدعو الله العلى القدير أن يصب في مصلحة الوطن والمواطنين، وأن يتواصل في اتجاه بناء مستقبل أفضل لنا جميعا بين دول العالم وشعوبه ٠

والله ولي التوفيق ،،

مدير المعهد

ا.د. محمود عبد الحى صلاح

تحليل خصائص ومتغيرات السوق المصرية

شهد العقدين الآخرين من القرن العشرين تغيرات واسعة سواء في الأيدلوجيات أو في الفلسفات الاقتصادية والسياسات في العديد من الدول المتقدمة (دول أوروبا الشرقية ودول غرب أوروبا وأمريكا واليابان.

ولقد تولد عن حركة التغيرات هذه استعداداً متنامياً لدى دول العالم أجمع (بما فيها مصر) لتجريب أو تعميق أساليب السوق وآلياته.

والحقيقة أنه يمكن إرجاع عودة سيادة اقتصاد السوق على المستوى العالمي إلي مجموعة من الدوافع الاقتصادية والمالية، والسياسية والإدارية والقانونية، بالإضافة إلي الدافع الاجتماعي وتتمثل هذه الدوافع فيما يلي:

- اقتصادياً فإن الارتكاز على آليات السوق يزيد من الكفاءة ويرفع معدلات الأداء ويزيد من الجودة، ويضمن تقديم سلع وخدمات بأسعار مقبولة، الأمر الذي يعتبر هاماً وخاصةً في عالم تنكسر فيه القيود وتلغي فيه الحدود، كما أن هذه الآليات تدفع الدول النامية، لكي تقتحم السوق العالمية، إلى العمل على أن تكون منتجاتها السلعية والخدمية ذات جودة عالية وأسعار تنافسية جيدة ٠
- كما أن هناك دافع مالي يتمثل في أن العديد من الدول ترغب في :

* التخلص من الإنفاق المتزايد على بعض الأنشطة وربما تحميل تكلفتها على مستهلكيها أو متلقيها وذلك عن طريق إحلال القطاع الخاص محل القطاع العام في القيام بها ٠
* إنقاذ العديد من الشركات العامة الفاشلة من الإعسار المالي الذي ألم بها ويلازمها بشكل متنامي ٠
* زيادة التدفقات المالية الداخلة إلي الخزانة من خلال بيع الشركات العامة إلي القطاع الخاص ٠

- رغبة الدول التي لا تقوم على اقتصاد السوق في تحقيق مزيد من الديمقراطية، فقيادة القطاع الخاص للاقتصاد يعتبر أفضل أساليب استبعاد السياسيين من إساءة استغلال الموارد الاقتصادية والأنشطة الإنتاجية لأغراض خاصة بهم ٠
- سقوط النظم الاقتصادية الاشتراكية بحيث لم يعد أمام معظم الدول وخاصة الدول النامية أي حرية في اختيار نظم اقتصادية أخرى تتعارض مع قواعد التعامل الدولية القائمة وسيادة اقتصاد السوق عالمياً ٠
- كما أن عمليات الابتكار والمبادأة والتطوير في مجالات العمل المختلفة، وهي من أساسيات اقتصاد السوق، تحتاج إلي مناخ من الحرية وتحرير العمل الإداري والقرار الإداري في مجالات الأعمال من سيطرة الأجهزة الحكومية ٠
- وتجدر الإشارة هنا إلي أن هذا لا يعني استبعاد الدولة من منظومة العمل، بل أن الدولة في ظل العمل بآليات السوق يظل منوطاً بها سن التشريعات وتنظيم الهيكل العام للنشاط الاقتصادي ٠ وهذا يعني أن

متطلبات نجاح نظام اقتصاد السوق في أي دولة هي بالدرجة الأولى وجود دولة قوية ومجتمع مدني قوي ٠

-وأخيراً فإن تميز القطاع الخاص بقدرته على القضاء على السلبية وعلى التلاعب الاجتماعي، في صورة المحسوبية، وقدرته على المحاسبة على الإهمال والتقصير، وتحقيق انضباط السلوك داخل مجالات العمل ، تعتبر جميعاً من دوافع التحول إلي اقتصاد السوق ٠

ومن البديهي والمعروف أيضاً أن توفير متطلبات تطبيق اقتصاد السوق وتفعيل آلياته لقيادة النشاط الاقتصادي في أي دولة بنجاح لا يمكن أن يتم بواسطة تحرير الأسعار وإلغاء معظم أشكال الدعم فقط، وإنما يتطلب الأمر أيضاً إجراء إصلاح أو تعديل مؤسسي في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية وكذلك البيئية حتى تتم الاستفادة من هذه الآليات للسوق في تحقيق الكفاءة وتخصيص الموارد بشكل أفضل، و إلا فإن التحول إلي اقتصاد السوق دون اتخاذ كافة الإجراءات والتدابير لتفعيل آلياته لن يأتي بالنتائج المرجوة منه ٠

ولقد لجأت مصر منذ بداية التسعينيات إلي تطبيق إجراءات التحول لاقتصاد السوق وذلك بهدف تحسين أداء الاقتصاد من جهة وإيجاد مخرج للمشاكل الاقتصادية الداخلية والخارجية التي تفاقمت في الربع قرن الأخير من القرن العشرين من جهة أخرى، والتي تمثلت فيما يلي:

* عجز ميزان المدفوعات والميزان التجاري بسبب زيادة الواردات وتواضع الصادرات ٠
* تراجع الكفاءة الإنتاجية لمشروعات القطاع العام وتحقيقها لخسائر متوالية ساهمت في تفاقم عجز الموازنة ٠
* زيادة مستويات ومعدلات البطالة ٠
* مساوئ التدخل الحكومي غير المناسب من الناحية الاقتصادية ٠

و بالرغم من مضى ما يقرب من خمسة عشر عاماً على تبنى مصر لبرنامج الإصلاح الاقتصادى و التكيف الهيكلى والتحول لاقتصاد السوق كاختيار استراتيجى إلا أن السوق المصرية مازالت تعانى بصفة عامة من عدد كبير من المشاكل وكم غير قليل من صور الاختلالات وعدم الاستقرار والتي يمكن بلورتها وإبرازها فيما يلي :

١- عدم التوازن بين العرض والطلب والاعتماد المتزايد على الواردات مع عدم كفاية الصادرات لتغطيتها، الأمر الذي يؤدي لمزيد من الاعتماد على الأسواق الخارجية ٠
٢- عدم استقرار الأسعار مع عدم تعبير أسعار السوق عن التكاليف الفعلية للمنتجات ٠ (فقد يظهر المنتج في السوق بأقل أو أكثر من تكلفته الحقيقية على المجتمع) ٠
٣- تميز بعض الأسواق باحتكار القلة في قوى العرض، حيث يشير واقع التجربة المصرية إلي تفشي هذه الظاهرة الاحتكارية في السوق، بالإضافة إلي أن المستهلك لا يتوافر له مؤسسات كافية

وفاعله لحمايته وإرشاده بحقيقة الجودة ومقاييسها ٠ كما أن المعلومات الكافية والدقيقة عن معظم المتغيرات غير متوافرة ٠

٤- عدم تحقيق السوق (المحلية) للأمن الغذائي والكسائي والسكني وخاصة لمحدودي الدخل.

٥- نقص منافذ توزيع السلع الأساسية ٠

٦- عدم استجابة السوق لبعض القوانين والسياسات المتبعة ٠

٧- بعض المنتجات لا تدخل الأسواق (اقتصاد معيشي) ٠

٨- تضخم الأسواق غير الرسمية ٠

ويعتقد البعض أن ذلك قد يرجع لعدم اتخاذ مصر لكافة الإجراءات والتدابير الضرورية واللازمة لتفعيل آليات السوق حيث لم تساعد النظم القائمة (الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية والثقافية) في مصر في تفعيل هذه الآليات كوسيلة لمواجهة المشاكل القائمة ولتسيير دفه النشاط الاقتصادي بكفاءة وفعاليـــة، الأمر الذي يبرز أهمية مراجعة العوامل المؤثرة في تفعيل آليات السوق ٠

ومن المعروف أن آليات السوق هي القوة الذاتية التي تدفع السوق (سواء كان سوق سلع أو خدمات أو أوراق مالي٠٠ الخ) إلي موقف تلقائي يرتضيه جميع أطراف التعامل ٠ وهذا ما يعني أن السوق يؤدي إلي التخصيص الكفء للموارد الاقتصادية ويساهم في رفع مستويات معيشة الأفراد إذا ما أحسن استخدام آلياته ٠

وبشكل عام يمكن اعتبار الأسعار أحد أهم آليات السوق ، بل يمكننا القول إن نظام السوق يديره جهاز الأسعار والذي هو في نفس الوقت جهاز للمعلومات التي توجه النشاط الاقتصادي لتحقيق تخصيص أمثل للموارد ٠ كما تعتبر الأجور أحد آليات سوق العمل ، حيث يؤدي تحريرهـــا إلي تميز سوق العمل بحرية في التعيين والفصل وعدم وضع حدود دنيا للأجور. وإن كانت تجارب دول اقتصاديات السوق المتقدمة تتبع آليات للتفاوض الجماعى تؤمن حقوق العمال فى عدم الفصل التعسفي وفى ضمان تغطية الأجر لمستوى معيشى مناسب ٠

كما تعتبر الأرباح المحرك والموجه للموارد تجاه المجالات الأكثر إنتاجية وربحيه، فهي من ضمن آليات السوق التي تؤثر على المنتج في قراراته وتحدد حجم الإنتاج المتوافق مع مستوى الطلب في السوق.

ومن الطبيعي في اقتصاد السوق أن يتنافس أطراف السوق في تحسين مواقعهم من خلال التجديد والابتكار بخفض التكاليف وتحقيق الكفاءة الاقتصادية، الأمر الذي يعود بالمنافع على كافة أطراف التعامل.

وعليه فما هو موقف النظام الحالي في مصر بأبعاده وأطره المختلفة (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية٠٠٠الخ) من آليات السوق ٠ هل يسمح النظام لها بأن تعمل بحرية ؟ أم أنه يؤدي إلي عرقلة عملها ؟ علماً بأن هذه الأطر يؤثر كل منها في الآخر وتؤثر جميعها بشكل إجمالي في آليات السوق

عن طريق مجموعة من الأدوات (وهي السياسات المالية والنقدية ومجموعة القوانين والتشريعات المنظمة للعمل، والقيم الاجتماعية ومستوى الوعي) ٠ هذا بالإضافة إلي البعد السياسي، حيث أن آليات السوق لا تعمل بفاعلية إلا في إطار من الحرية السياسية ٠بمعنى هل سبق التحول لاقتصاد السوق توفر حركة سياسية وتحول سياسي يتوفر له قاعدة عريضة من التأييد الشعبى والمشاركة الشعبية ؟ والذي يعتبر من أهم شروطه الشفافية في إعلانات الحكومة خاصة فيما يتعلق بنتائج ما تم تحقيقه من خطوات في مرحلة التحول (مثلاً كيفية التصرف في أموال بيع المشروعات) وهل تواجد حوار بين الحكومة والفئات المتضررة للوصول لقرارات ترضي جميع الأطراف ٠

وأخيراً ما هي السياسات التي يمكن إتباعها لتحقيق التنمية المنشودة ولإحداث الاستقرار بالسوق المصرية والإجابة على الاستفسارات التالية :

- هل يمكن تفعيل آليات السوق في مصر بدون توفير المعلومات الكافية والدقيقة للمستثمرين حتى يمكنهم اتخاذ قرار الاستثمار من عدمه ؟ فحرية دخول السوق لا تعني إزالة العقبات القانونية فقط بل أيضاً الحصول على المعلومات المطلوبة عن طريق إنشاء مؤسسات (مستقلة تماماً عن الدولة) مهمتها الأصلية إنتاج ونشر البيانات والمعلومات الدقيقة والكافية بحيدة كاملة وبحيث تكون متسمة بالصدق والشفافية ٠

  و هل توجد في مصر مؤسسات مناسبة وكافية لحماية المستهلك حتى لا يكون فريسة لنقص المعلومات ؟
- هل يمكن توسيع حقوق الملكية والتي تعتبر من أهم العوامل التي يعتمد عليها في تفعيل آليات السوق ؟ حيث يلاحظ في مصر تركز بيع المشروعات لمستثمر رئيسي واحد أو التركيز على الاكتتاب المغلق ٠
- هل يمكن تحرير التجارة الخارجية في مصر بشكل فعال ؟ فهذا هو المخرج الطبيعي لمحاربة الاحتكارات، هناك دول في العـالم أعفت كافة المواد الخام والآلات والمعدات المستوردة من الرسوم الجمركية مثل ماليزيا و إندونيسيا ٠
- هل يمكن أن يتم تفعيل آليات السوق في حالة عدم وجود ترتيبات فعالة تعمل على:
  * محاربة الاحتكار ٠
  * حماية حقوق الملكية وتوسيعها ٠
  * إلزام المؤسسات المختلفة بنشر البيانات والمعلومات التفصيلية والدقيقة ٠
  * تصميم ووضع سياسات مالية ونقدية فعالة ٠

---

* جمال إبراهيم حسن : الإطار المؤسسي اللازم لتفعيل آليات السوق في الاقتصاد المصري ٠

* إحداث تغييرات جذرية في مؤسسات الإدارة العامة على المستويات المركزية والمحلية ، وكذلك فى إدارة الأعمال وقواعد سلوكها ٠

- هل يمكن تفعيل الأجور في مصر كآلية في سوق العمل لتقوم بدورها في تخصيص العمالة بدون احتواء الآثار الاجتماعية السالبة حتى لا تحدث معاناة اجتماعية ؟ ٠

فهذه كلها أسئلة تبحث عن إجابة ٠

لذلك فقد تبلورت أهداف الدراسة في الإطار التالي :

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلي :

١- تحليل السوق المصري بهدف التعرف على أهم المشاكل والاختلالات التي تتسبب في عدم نضجه واستقراره، وكذلك التعرف على خصائص وسمات السوق مع تحديد أهم المؤثرات التي تتحكم في حركته وتساعد على توجيهه وبالتالي الوقوف على أهم السياسات التي يمكن إتباعها لتنظيم ونضج السوق واستقراره، وتحقيق التنمية المنشودة في ضوء أهداف المرحلة الحالية من التطورفي مصر ٠ وهذا بمثابة دراسة تحليلية عامة للسوق المصري تشكل الإطار التحليلي النظري للدراسة ٠

٢- التركيز على دراسة بعض الأسواق المصرية الهامة بشكل تفصيلي، وهي الأسواق التي نعتقد أنها تساهم بشكل كبير ومباشر في تحقيق أهداف المرحلة الحالية من التطور والتي أعلنتها القيادة السياسية مع التشكيل الحكومي الجديد، والتي تتمثل فيما يلي :

- رفع مستوى معيشة محدودي الدخل وتوفير السلع والخدمات الرئيسية لهم ٠
- التركيز على قضية تشغيل الشباب والخريجين للتخفيف من مشكلة البطالة ٠
- عدم الضغط على الميزانية بتحميلها مزيداً من الأعباء ٠

لذلك فقد تم اختيار ٦ أسواق (من بين ١٦ سوقاً هاماً) لتشكيل الإطار التطبيقي التفصيلي للدراسة الحالية، على أن تدرس الأسواق العشرة الباقية في العام القادم إن شاء الله ٠

هذه الأسواق الستة عشر هي :

١. سوق الخدمات التعليمية ٠
٢- سوق الخدمات السياحية
٣- سوق البرمجيات ٠
٤- سوق الأدوية ٠
٥- سوق السلع الغذائية والزراعية
٦- سوق حديد التسليح والأسمنت٠
٧- سوق رأس المال والقطاع المصرفي ٠
٨- سوق العقارات ٠
٩- سوق السيارات٠
١٠- سوق السلع المعمرة ٠

١١- سوق الخدمات الصحية ٠ ١٢- أسوق المعدات الزراعية ٠

١٣- سوق السلع التموينية من منظور قضية الدعم. ١٤- سوق العمل ٠

١٥- سوق الملابس الجاهزة ٠

١٦-أسواق أخرى هامة ذات علاقة بأهداف المرحلة. ٠

وقد تم اختيار الستة أسواق الأولى منها لدراستها هذا العام بشكل تفصيلي وذلك لأهميتها في ضوء أهداف المرحلة الحالية من التطور والتى تبرز من الحقائق التالية لكل منها :

٠١ سوق الخدمات التعليمية

تبرز أهميته من الدور الذي يمكن أن يلعبه هذا السوق في تحديد التخصصات التي يحتاجها سوق العمل (من حيث النوع والكم) بما يتناسب مع المتطلبات الجديدة والتوجه نحو السوق العالمية ٠ وهذا يهدف – من جهة – لتطوير الخدمة التعليمية لتخريج أفراد قادرين على إنتاج معرفة إبداعيه وابتكاريه ، وتربية أفراد قادرين على تحمل المسئولية والعمل في السوق ومواجهة مشاكل البطالة والأمية ٠ ومن جهة أخرى لتصحيح ومواجهة المشكلات والاختلالات الموجودة بهذا السوق والتي تفرضها بعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المصـــري مثل :

- الفجوة (على مستوى مراحل التعليم المختلفة) بين الحضر والريف وبين الذكور والإناث ٠
- تراجع الإقبال على التعليم العلمي (الرياضيات والعلوم) برغم زيادة طلب السوق العالمي عليه مقابل الأدبي ٠
- تباين الرسوم الدراسية بين الأنواع المختلفة من التعليم ٠
- التزايد المستمر لنصيب ما تتحمله الأسر من الإنفاق على التعليم ٠

٠٢ سوق الخدمات السياحية

بالرغم من أن السياحة تعد أحد مصادر الدخل الأساسية بالنسبة للاقتصاد المصري، إلا أن حصة مصر في الحركة السياحية العالمية تتسم بالثبات والانخفاض (حوالي ٠,٧٥ %) بالمقارنة بدول مثل تونس والمغرب والأردن وإسرائيل وكذلك تركيا واليونان، وذلك على الرغم من تواجد ثلث آثار العالم بمصر ٠ كما أن هذا السوق ما زال عرضه للتقلبات المواكبة للأحداث السياسية والاقتصادية والتي تنعكس على تذبذبات في الطلب السياحي ونمطه، بالإضافة إلي أنه يعاني من مشكلات عديدة على مستوى الفنادق والشركات السياحية والنقل السياحي والإرشاد السياحي والمحلات العامة السياحية والسلع والهدايا السياحية ٠

وهذا كله يستلزم تحقيق انطلاقة لتنشيط هذا السوق للخدمات السياحية عن طريق بعض الآليات والإجراءات الفعالة.

٠٣ سوق البرمجيات

حيث تعتبر البرمجيات إحدى صناعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي حققت في العقدين الأخيرين نمواً عالمياً كبيراً على مستوى العالم (فهي تشكل ١٠% من حجم صناعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كما تنمو بمعدل متوسط حوالي ١٥%)، كما تتميز هذه الصناعات بالتركز الشديد حيث تسيطر عليها قلة من الشركات العملاقة ٠

ومع ذلك وبالرغم من محدودية حجم سوق البرمجيات في مصر للعديد من الأسباب، وتواضع مستوى تنافسيته على المستوى الإقليمي والدولي مقارنة بدول الـ 3i's (الهند وإسرائيل وايرلندا) ، فإن هذا السوق يمكن أن يصبح قاطرة لنمو الاقتصاد المصري نمواً قوياً ومتواصلاً بحيث يساهم في رفع قدرة الاقتصاد على الإنتاج والتصدير وذلك لتمتع مصر بالعديد من الإمكانيات التي تؤهلها لكي تكون من أهم أسواق الشرق الأوسط والقادرة على المنافسة الإقليمية والدولية ٠

٠٤ سوق الأدوية

يمثل الدواء أحد العناصر الأساسية للرعاية الصحية التي تعتبر أحد الحقوق الأساسية للإنسان بالإضافة إلي المأكل والملبس والمأوى ، الأمر الذي يجعل الدولة تضعها في صدر أولويتها واهتماماتها ٠ لذلك فصناعة الدواء تعد من الصناعات الهامة ذات البعد الاستراتيجي لارتباطها بحياة الإنسان ٠ والدواء يعتبر سلعة غير عادية ليس لمستهلكها المريض حرية اختيارها حيث لا يمكنه الاستغناء عنها ٠

وتعتبر مصر أكبر منتج وأكبر مستهلك للدواء في الشرق الأوسط بنسبة اكتفاء ذاتي تقارب ٩٦%، إلا أنه يلاحظ وجود تزايد مستمر في قيمة الواردات مع تذبذب الصادرات بين الصعود والهبوط ، مع تأثر سعر الدواء بتذبذب سعر صرف الجنيه المصري ومع اعتماد صناعة الدواء على استيراد المواد الخام ٠

لذلك يتأثر سوق الدواء المصري ، وكذلك سوق الدواء العربي ، بالتكتلات الدولية العملاقة التي تمده بالمواد الخام بالإضافة إلى معاناته من عدد غير قليل من التحديات ، الأمر الذي يبرز أهمية دراسته لحماية اقتصاديات صناعة الدواء وصادراته وارداته وبحيث يتفق الإنتاج مع معايير الجودة الشاملة عالمياً ، والتكيف مع التغيرات والتطورات العالمية السائدة ٠

٠٥ أسواق السلع الغذائية والزراعية في مصر

تبرز أهمية هذه الأسواق من أن مشكلة الغذاء تعتبر من أهم المشكلات التي يعاني منها المجتمع المصري وخاصة محدودي الدخل ٠ فهناك زيادة مضطردة في الطلب على هذه السلع من جهة مع محدودية الموارد المتاحة (المتمثلة في الرقعة الزراعية ومياه الري) من جهة أخرى، الأمر الذي أدى إلي زيادة حجم الواردات الغذائية وخاصةً خلال الخمس سنوات الأخيرة ٠

هذا بالإضافة إلي بروز بعض المشاكل والاختلالات بأسواق هذه السلع مثل وجود فوائض في أسواق السلع الزراعية البستانية وعجز كبير في أسواق الحبوب بالإضافة إلي معاناة هذه السلع من هياكل تسويقية ضعيفة لا تراعى ظروف السلعة نفسها أو موسميتها في تنظيم الطلب عليها ٠

ونتيجة لحرص الدولة في مصر على توفير الغذاء لأفراد المجتمع وخاصةً لمحدودي الدخل، ولاهتمامها بزيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية والزراعية عن طريق تحسين أداء هذه الأسواق للحد من الفاقد وتحسين أداء المنتج لمواجهة احتياجات المستهلك، فقد قمنا باختيار بعض أهم سلع هذه الأسواق لدراستها وتحليلها ٠ وهي أسواق القطن، والذرة الشامية والأرز، البطاطس والبرتقال، وكذلك اللحوم البيضاء والحمراء، بالإضافة إلي الألبان ومنتجاتها ٠ ولم ندخل القمح فى هذه القائمة باعتبار أنه يلقى اهتمامات مكثفة حالياً فى السياسات والمناقشات على المستوى القومى ، ومن ثم رأينا إرجاء دراسته للعام القادم حيث يتوقع أن تسفر هذه الاهتمامات عن توجهات محددة تسمح بدراسة سوق هذه السلعة على أسس واضحة ٠

٠٦ سوق حديد التسليح والأسمنت

تمثل هاتان السلعتان (حديد التسليح والأسمنت) أهم المواد الأولية لقطاع التشييد والبناء الذي يعتبر من الصناعات الأساسية في اقتصاد أي دولة ٠

وفي مصر يزداد الطلب عليهما بصفة مستمرة للعديد من الأسباب منها تزايد السكان بمعدلات مرتفعة نسبياً مع اهتمام الدولة بتوسعة شبكة الطرق والاتصالات وتعمير وإقامة المدن العمرانية والصناعية الجديدة (حيث يمثل حديد التسليح حوالي ١٠% من تكاليف الوحدات السكنية) ٠

وبالرغم من أن صناعة الأسمنت تعتبر من الصناعات الملوثة للبيئة وهي تعد من الصناعات القديمة جدا في مصر، إلا أنها لم تستطع اغتنام فرص التصدير المتاحة إقليمياً ودولياً بصورة مناسبة، بل إنها لم تستطع سد الاحتياجات المحلية ودفع عجلة التنمية مع توفير فرص عمل مناسبة والمساعدة في مواجهة مشكلة البطالة وتوفير الأمن السكني للمواطنين – بل إن الفجوة بين العرض والطلب يتم تغطيتها عن طريق الاستيراد من الخارج. وهذا ما يبرز أهمية دراسة سوق هاتين السلعتين ٠

ونظراً لكبر حجم الدراسة وكبر حجم أعضاء الفريق المشارك بها سواء من داخل المعهد أو خارجه، فقد رأينا أن تنقسم الدراسة إلى ثلاث أجزاء (تظهر بمشيئة الله فى ثلاث أعداد من سلسلة قضايا التخطيط والتنمية) وتتكون من الآتى :

أولاً: الإطار النظرى والتحليلى (ويظهر فى عدد مستقل وهو الجزء الأول)
ثانياً: الإطار التطبيقى (ويظهر فى العددين التاليين: الجزئين الثانى والثالث)

بحيث يضم الجزء الثاني: الثلاث دراسات الخاصة بسوق الخدمات التعليمية و سوق الخدمات السياحية وسوق البرمجيات.

أما الجزء الثالث: فسيضم الثلاث دراسات الخاصة بسوق الأدوية و بعض أسواق السلع الغذائية والزراعية و سوق حديد التسليح والاسمنت.

وأخيراً فقد اعتمدت الدراسة لهذه الأسواق جميعاً على التحليل الاستقرائي الوصفي – مع بعض المرجعيات الميدانية –للعوامل المؤثرة على العرض والطلب مع استخدام القياسات الإحصائية والتحليل الإحصائي كلما كان ذلك ممكناً.

كما تتسم هذه الدراسة باعتمادها على نوعين من البيانات والمعلومات وهي :

أ- البيانات المنشورة ٠

ب- البيانات الميدانية التي تم جمعها من خلال إجراء بعض المسوح الميدانية والتي اعتمدت غالباً على المقابلات الشخصية مع الممارسين والأطراف ذوي العلاقة بالأسواق موضع الدراسة ٠

وفي الختام أتوجه بالشكر والتقدير لكل المساهمين في إثراء هذه الدراسات سواء من داخل المعهد (فريق الدراسة) أو من خارجه ٠ كما أتوجه بالشكر لإدارة المعهد على اختيارها لهذا الموضوع الهام لدراسته وتحليله في محاولة لربط المعهد بجهازه العلمي مع الواقع الفعلي للنشاط الاقتصادي والاجتماعي بمصر٠ كما لا يفوتنا توجيه التحية للأستاذ الدكتور وزير التخطيط ورئيس مجلس إدارة المعهد على مواصلة الاهتمام المضطرد بأنشطة المعهد عموماً وبالأنشطة البحثية على وجه الخصوص ٠

والله الموفق ٠

الباحث الرئيسي
والمشرف على الدراسة

أ٠د٠ محرم الحداد